



التقرير الأول للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار

أولا - مقدمة

١ - أنشأ مجلس الأمن بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار بقراره ١٤٧٩ (٢٠٠٣) المؤرخ ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٣ لفترة أولية مدتها ستة أشهر وأسند إليها ولاية تيسير تنفيذ الأطراف الأيفورية لاتفاق لينا - ماركوسي (S/2003/99، المرفق الأول). وطلب المجلس مني أيضا أن أقدم تقريرا كل ثلاثة أشهر إلى المجلس عن تنفيذ ذلك القرار. وأعد هذا التقرير استجابة لذلك الطلب. فهو يقدم تقييما للحالة الأمنية والإنسانية في كوت ديفوار وللخطوات التي اتخذتها حكومة المصالحة الوطنية لتنفيذ اتفاق ماركوسي. ويصف التقرير أيضا التقدم المحرز في نشر الفريق الأول المؤلف من ٢٦ موظفا من موظفي الأمم المتحدة للاتصال العسكري في كوت ديفوار ولخطة البعثة في كوت ديفوار المتعلقة بالنشر التدريجي لموظفي الاتصال العسكري الباقين وعددهم ٥٠ موظفا وفقا لقرار مجلس الأمن ١٤٧٩ (٢٠٠٣).

ثانيا - الحالة الأمنية

٢ - ظلت الحالة الأمنية في كوت ديفوار تشهد تحسنا مطردا منذ تقديمي لتقريرتي المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٣ (S/2003/374 و Corr.1) ولتوطيد اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ وقَّعت الجيش الوطني لكوت ديفوار والقوات الجديدة التي تتألف من الحركة الوطنية لكوت ديفوار والحركة الشعبية الأيفورية للغرب الكبير وحركة العدالة والسلام اتفاقا شاملا لوقف إطلاق النار في ٣ أيار/مايو. وبموجب أحكام هذا الاتفاق قامت القوات الفرنسية وقوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المنتشرة في المنطقة الغربية من كوت ديفوار في ٢٤ أيار/مايو بالتعاون مع الجيش الوطني لكوت ديفوار والقوات الجديدة ومن أجل إنشاء منطقة للثقة خالية من الأسلحة بمد خط وقف إطلاق النار إلى الحدود بين كوت ديفوار وليبريا ونزع سلاح العناصر الليبرية المسلحة من تلك المنطقة



أو طردها منها. وكنتيجة لذلك النشر تحسنت الحالة الأمنية في المنطقة الغربية من البلاد التي لا يمكن الوصول إليها تحسنا ملحوظا نتج عنه عودة القرويين المشردين إلى ديارهم واستئناف الأنشطة الإنسانية.

٣ - ضمن الإطار الشامل لوقف إطلاق النار أنشأ الجيش الوطني لكوت ديفوار والقوات الجديدة آلية لإجراء حوار بشأن القضايا الأمنية توصلتا من خلالها إلى اتفاق لتحديد مناطق محددة لتجمع قواتها الخاصة. وساعد ذلك الحوار وفض الاشتباك بين قواتهما في بناء الثقة بين الجانبين وفي تخفيف التوترات على طول خط وقف إطلاق النار. وأقام الجانبان بالتعاون مع القوات الفرنسية وقوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مقرا رئيسيا للعمليات المشتركة في بواكي وبانغولو لتسهيل التنسيق فيما بين القوات المؤلفة من أربعة أطراف (الرباعية).

٤ - وفي تطور كبير آخر أصدر الجيش الوطني لكوت ديفوار والقوات الجديدة إعلانا رسميا بإنهاء الحرب في كوت ديفوار في ٤ تموز/يوليه. وتعهد الطرفان بإعلان ولائهما للرئيس والتزما بحل جميع النزاعات في المستقبل عن طريق الحوار السلمي.

٥ - بيد أنه هنالك اتجاهات سلبية أيضا لا تزال تهدد المكاسب المهمة التي تحققت على الجبهة الأمنية. فالتحسن الأولي في الحالة الأمنية الذي شهدته أبيدجان وكان مبررا لخفض درجة الحالة الأمنية في العاصمة من المرحلة ٤ إلى المرحلة ٣ تهدده الآن أنشطة مجموعات الميليشيات المسلحة التي تعارض اتفاق ماركوسي. وتشكل الأنشطة التي تنفذها ميليشيات التجمع الوطني من أجل السلام التي تتخذ من مقاطعتي ماركوري ويوبونغ في أبيدجان مقرا رئيسيا لها ومن يسمون "بالشبان الوطنيين" تهديدا خطيرا وتحديات كبيرة للحالة الأمنية ولحقوق الإنسان في العاصمة. كما أن الأنشطة ذات الصلة التي تقوم بها بعض الشخصيات السياسية البارزة التي ظلت تدعو إلى تنفيذ حملة عصيان مدني ضد وزراء الحكومة الذين ينتمون إلى القوات الجديدة قد أدت إلى حدوث توترات في البلاد.

٦ - تشكل العناصر التابعة للقوات الجديدة التي لا يمكن السيطرة عليها والتي تقيم نقاطا للتفتيش على الطرق الرئيسية في الجزء الشمالي من البلاد وكذلك العناصر الليبرية المسلحة المستقلة التي لا تزال تحتفظ بوجودها في المنطقة الغربية تحديا كبيرا آخر لحالة الاستقرار الهشة في البلاد. كما وردت تقارير مؤكدة أخرى عن الاستمرار في إعادة تسليح الجيش الوطني لكوت ديفوار إضافة إلى الشكوك المتعلقة بإعادة تسليح القوات الجديدة مما أدى إلى الاتهامات بشأن دوافعها التالية. ومن شأن هذه المشتريات للأسلحة أن تقوض الثقة بين الجانبين وأن تنهي التزام القوات الجديدة بترع سلاح قواتها.

٧ - إن الاستمرار في "تقسيم" الجزئين الشمالي والجنوبي من البلاد نتيجة لسيطرة القوات الجديدة على المنطقة الشمالية وإدارتها يكرس الشعور بعدم الاطمئنان ويعزز المخاوف من احتمال تجدد الأعمال القتالية. وتتسم بأهمية خاصة في هذا الصدد التدابير التي ذكر بأن القوات الجديدة قد اتخذتها من أجل إعادة تنظيم قواتها في وحدات تماثل وحدات الدرك والجيش والشرطة في إدارة الدولة. بيد أن القوات الجديدة تدعي أن إعادة التشكيل قُصد منها زيادة الفعالية في الرقابة وتيسير سداد الأجور.

ثالثا - تنفيذ اتفاق ليناس - ماركوسي

٨ - أثمرت الجهود التي تبذلها الأطراف الأيفورية في مواصلة تنفيذ اتفاق ماركوسي في تحقيق نتائج مختلطة مماثلة. فمن الطرف الإيجابي تم تشكيل حكومة المصالحة الوطنية وهي تعمل الآن بقيادة رئيس الوزراء السيد سيدو ديابارا. كما وصل أخيرا إلى أيديجان الوزراء الحكوميون الذين ينتمون إلى القوات الجديدة والذين قاطعوا الاجتماعات الثلاثة الأولى لمجلس الوزراء متذرعين بأسباب أمنية لتولي مناصبهم في الحكومة الجديدة في ١٦ نيسان/أبريل. وفي ٢٨ أيار/مايو عرضت الحكومة الجديدة مشروع برنامجا لتنفيذ اتفاق ماركوسي الذي يخضع حاليا للنظر فيه من قبل الجمعية الوطنية. ويقترح البرنامج إنشاء آليات وإيجاد الطرف لمعالجة القضايا الرئيسية التي حددها اتفاق ماركوسي وتشمل الجنسية والهوية الوطنية ووضع المواطنين الأجانب والنظام الانتخابي والأهلية للانتخاب لرئاسة الجمهورية وقوانين ملكية الأرض ووسائل الإعلام وحقوق وحريات الأفراد والانتعاش الاقتصادي والتجانس الاجتماعي ونزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج.

٩ - يتصور البرنامج المقترح إنشاء آليات من أجل العمل في وضع أدلة فعالة لإثبات الجنسية الأيفورية بما يتفق مع القوانين المطبقة. وتشمل هذه الآليات إنشاء لجنة وطنية للتجنيس لاستعراض قوانين التجنيس القائمة ودراسة التشريعات المقارنة لعمليات تحديد الهوية في بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وأن توصي بشروط منح تصريح الإقامة لمواطني الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وتوصي بالتدابير المتعلقة بتحسين مركز المواطنين الأجانب. ويتوقع أن تكمل اللجنة عملها خلال تسعة أشهر.

١٠ - فيما يتعلق بالنظام الانتخابي تعتزم الحكومة إعادة تشكيل لجنة الانتخابات المستقلة وتقديم تشريع يكفل التمييز المأمون للناخبين واستعراض عملية إعداد قوائم الناخبين ومعالجة مسألة التمويل للأحزاب السياسية واتخاذ تدابير لضمان استقلال القضاء في إصداره للأحكام بشأن النزاعات الانتخابية. ويتوقع أن تكتمل عملية إصلاح النظام الانتخابي في فترة ثمانية أشهر. وفيما يتعلق بموضوع الأهلية للانتخاب لرئاسة الجمهورية سوف تعتمد الحكومة تدابير على مدى خمسة أشهر انسجاما مع اتفاق ماركوسي لتحديد الحد الأدنى للمرشح عند

سن ٣٥ عاما وتحديد فترة الخدمة بفتري عمل مدة كل منهما خمس سنوات. ويجب أن يكون المرشح مواطنا أيفوريا وأن يكون أحد والديه قد ولد في كوت ديفوار.

١١ - فيما يتعلق بحقوق وحريات الأفراد تشمل التدابير التي يتوقعها البرنامج إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان وإنشاء لجنة دولية للتحقيق في حالات الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي حدثت منذ نشوب الصراع في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وفيما يتعلق بوسائل الإعلام يتصور البرنامج اتخاذ تدابير على مدى ٣٠ شهرا تتجاوز موعد الانتخابات لعام ٢٠٠٥. وتشمل سن تشريع لضمان حرية الصحافة وتعزيز الهيئات التنظيمية لوسائل الإعلام وكذلك اتخاذ تدابير لمكافحة سوء الاستعمال مثل تشويه السمعة والحض على الكراهية وكره الأجانب واتخاذ تدابير لضمان حيادية وسائل الإعلام المملوكة للدولة.

١٢ - وفيما يتعلق بترع السلاح والتسريح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين ظل فريق من الخبراء يتبع للبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقدم المساعدة لحكومة المصالحة الوطنية في وضع برنامج فعال لترع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج. وفي ٩ تموز/يوليه أعلنت الحكومة جدولا زمنيا لتنفيذ ذلك البرنامج الذي يتصور تجميع القوات ابتداء من ٣١ تموز/يوليه على أن تكتمل العملية في ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٣. وسيتم نزع السلاح في الفترة من ٢٠ آب/أغسطس حتى أوائل أيلول/سبتمبر في حين يتوقع انتهاء عملية التسريح بنهاية أيلول/سبتمبر وإعادة الإدماج في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وسينفذ برنامج لترع السلاح الطوعي للسكان المدنيين بعد اكتمال نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم. وقد قدمت تفاصيل برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إلى مجلس الأمن عندما ألقى رئيس الوزراء السيد ديوارا، كلمته أمام المجلس في ٢٥ تموز/يوليه. وافتتح مكتب لتنسيق برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج في الجزء الشمالي من البلاد في بواكي في المنطقة الحصينة التي تسيطر عليها الحركة الوطنية لكوت ديفوار. وستشارك القوات الفرنسية وقوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إضافة إلى موظفي الاتصال العسكريين التابعين للأمم المتحدة والجيش الوطني لكوت ديفوار والقوات الجديدة في إدارة المكتب. بيد أن البدء في نزع السلاح قد تأخر لأن القوات الجديدة ربطت ذلك بإصدار قانون للعفو العام وتعيين وزير الدفاع والداخلية.

١٣ - أقرت الجمعية الوطنية أخيرا قانون العفو العام في ٦ آب/أغسطس. والغرض من القانون هذا هو منح العفو العام لمرتكبي جرائم سياسية ضد أمن الدولة بين أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، كما يسمح للمنفين بالعودة. بيد أنه لا يمنح العفو عن الجرائم ضد الإنسانية والجرائم الاقتصادية الخطيرة. وكان مشروع قانون العفو العام قد أثار نقاشا حادا داخل الجمعية الوطنية وخارجها على حد سواء. ففي حين يعتقد العديد من مواطني كوت ديفوار أن مشروع القانون هذا سابق لأوانه وشددوا على ضرورة التحقق من

انتهاكات حقوق الإنسان وتحديد مرتكبيها قبل إثارة مسألة العفو العام. أما المدافعون عن هذه المبادرة فكان من رأيهم أن إقرار هذا القانون أمر حيوي لإيجاد مناخ مؤاتٍ يسهّل تطبيق اتفاق ماركوسي ويواصل إشاعة مناخ الثقة لمواصلة المصالحة الوطنية، وستكون المرحلة الدقيقة المقبلة في وضع برنامج تطبيق اتفاق ماركوسي هي إحالة زهاء ٤١ مشروع مرسوم وقانون تتناول القضايا المشار إليها أعلاه على الجمعية الوطنية.

١٤ - ومن الخطوات الأساسية الأخرى التي قامت بها حكومة المصالحة الوطنية بالتجاء تطبيق اتفاق ماركوسي، الجهود المبذولة حالياً لبسط سلطة الدولة في أنحاء البلد وإعادة الخدمات العامة في الأجزاء الشمالية والغربية من البلد. وتحقيقاً لهذه الغاية، عقد رئيس الوزراء في ٢٢ أيار/مايو جلسة وزارية في بواكي، معقل الجبهة الوطنية لكوت ديفوار. وأوفدت الحكومة أيضاً بعثات تقييم تقني ضمت مسؤولين رسميين من المؤسسات المصرفية وشركات الخدمات العامة، إلى الشمال، بغية تيسير إعادة الخدمات الاقتصادية والاجتماعية. وفي السياق نفسه، قام قطار برحلة تجريبية على السكة الحديد المؤدية إلى تلك المنطقة. وتماشياً مع تدابير إعادة فتح منطقة الشمال الخاضعة لسيطرة الثوار، أطلقت الحكومة أيضاً جهوداً لتحسين العلاقات وإعادة الصلات التجارية مع بوركينا فاسو ومالي المجاورتين، التي انقطعت في أثناء الصراع.

١٥ - ورغم التقدم المحرز المبين أعلاه، ما زال بعض الكوادر الرئيسيين في حزب الجبهة الشعبية الإيفوارية الحاكم يرى بشكل عام أنه لا يمكن العمل بمقتضى اتفاق ماركوسي. فهم يعتقدون أن هذا الاتفاق يتعارض وبعض أحكام دستور كوت ديفوار وأنه، لهذا السبب، لا يشكل أساساً لتحقيق الاستقرار في البلد على المدى الطويل. ما يفسر مسعاهم الدؤوب إلى إعاقة تطبيق الاتفاق. وفي الجمعية الوطنية، تنتقد الجبهة الشعبية الإيفوارية مشروع برنامج الحكومة لتطبيق الاتفاق انتقاداً لاذعاً لا سيما جوانبه المتصلة بقضايا حساسة تتعلق بالجنسية والهوية الوطنية ووضع الرعايا الأجانب، في صلب الأزمة السياسية التي يتخبط بها البلد.

١٦ - وبالإضافة إلى ذلك تعمل بعض الشخصيات السياسية الرئيسية المعارضة لاتفاق ماركوسي مع ما يسمى "الوطنيون الشباب" الموالون للجبهة الشعبية الإيفوارية للتخطيط للاعتداء على وزراء الحكومة التابعين للقوات الجديدة. وفي هذا الصدد، تسببت الدعوات التي أطلقها رئيس الجمعية الوطنية إلى شن حملة عصيان مدني ضد وزراء القوات الجديدة بحوادث خطيرة أثارت قلقاً على أمن أولئك الوزراء. وقد حصل أخطر هذه الحوادث في ٢٧ حزيران/يونيه عندما هاجمت مجموعة من الشباب وزير الاتصالات - الأمين العام للجبهة الوطنية لكوت ديفوار السيد غيوم سورو، في مبنى الهيئة الوطنية لإرسال، محطة الإذاعة الإيفوارية، واعتبرت القوات الجديدة هذه الحادثة محاولة اغتيال وقررت إرجاء بدء عملية

نزع السلاح. وأصدر القادة العسكريون للقوات الجديدة أيضا بياناً، عادوا عنه لاحقاً، دعوا فيه إلى انسحاب وزرائهم من حكومة المصالحة الوطنية وإلى فرض حالة الطوارئ في شمالي البلاد.

١٧ - وفي أعقاب تلك الحادثة، كثفت القوات التابعة للعملية الفرنسية ليكورن LICORNE والقوات التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والحكومة، جهودها الرامية إلى توفير حماية فعالة لجميع وزراء الحكومة والزعماء السياسيين. ونشرت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أفراداً متخصصين للحماية الأمنية كجزء من قوة حفظ السلام التابعة لها، في حين أنشأت الحكومة وحدة للحماية الخاصة تابعة للدرك الوطني، بتمويل من الاتحاد الأوروبي وكندا.

١٨ - وهدفت الأنشطة التخريبية الأخرى التي نفذها أفراد من الطرفين إلى تقويض الجهود الرامية إلى إعادة توحيد البلد، وهي تشمل تدمير "الوطنيون الشباب" جزءاً من السكة الحديد في أبيدجان بغية الحؤول دون إعادة تشغيل خدمات النقل عبرها باتجاه الشمال، وقيام أفراد تابعين للجبهة الوطنية لكوت ديفوار بتوقيف مسؤولين أوفدتهم الحكومة إلى الشمال للوقوف على الاحتياجات من إعادة الخدمات العامة في تلك المنطقة. وقد أُفرج عن هؤلاء المسؤولين لاحقاً.

١٩ - وثمة قضية هامة أخرى ما زالت تغذي التوتر السياسي والإحباط لدى الأحزاب الموقعة على اتفاق ماركوسي هي المواجهة الحاصلة بسبب تعيين وزير الدفاع والداخلية. ويشغل هاتين الحقيقتين حالياً وزيران بالنيابة. كما لا تزال قضية تعيين وزير لشؤون الأسرة والمرأة والطفل أمام حائط مسدود. وفي جميع هذه الحالات الثلاث رفض الرئيس غباغبو المرشحين الذين اقترحهم الأحزاب السياسية. وأعرب رئيس الوزراء في كلمته أمام مجلس الأمن في ٢٥ حزيران/يونيه عن عزمه على تكريس جهوده لحل هذه المسألة في أسرع ما يمكن.

رابعاً - أنشطة لجنة الرصد

٢٠ - شاركت لجنة الرصد التي تشرف على تطبيق اتفاق ماركوسي بقيادة الممثل الخاص ألبير تيفوديري، في الجهود الهادفة إلى مساعدة الأطراف في مواجهة التحديات المذكورة أعلاه. وتجتمع هذه اللجنة بانتظام لمعالجة القضايا الناشئة قبل ومنذ تشكيل الحكومة الجديدة. وتستقبل أيضاً وفوداً من جميع القوى السياسية تأتي لعرض شكاواها، كما أنها تقدم شرحاً لاتفاقي ماركوسي أو أكراً، أو تتوسط لتسوية الاختلافات في الرأي في تفسيرهما. والغاية من جهود الوساطة هذه تعزيز الثقة المتبادلة في ما بين جميع الفاعليات السياسية. كما شرعت اللجنة في تشجيع منظمات المجتمع المدني مثل المنظمات غير الحكومية والزعماء التقليديين والمجموعات التي تعنى بشؤون المرأة، والصحافة والكتل النيابية على الإعراب عن

آرائهم في القضايا السياسية العالقة، لا سيما في الفترة الفاصلة عن الانتخابات المقرر إجراؤها عام ٢٠٠٥. وقررت اللجنة أن تجتمع مرة على الأقل في الأسبوع لاستعراض مجمل الحالة السياسية والأمنية.

خامسا - نشر بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار

٢١ - في ٢٧ أيار/مايو، عُين اللواء عبد الحفيظ (بنغلاديش) كبير ضباط الاتصال العسكريين في البعثة الذي زار مقر الأمم المتحدة لتقديم إحاطات عن فترة ما قبل نشر القوة، من ٤ إلى ٧ حزيران/يونيه، أعقبها نشر مجموعة صغيرة من ضباط الاتصال العسكريين كان هو من ضمنهم، في أبيدجان للبدء في إنشاء المقر العسكري للبعثة. وخضعت مجموعة ضباط الاتصال العسكريين الـ ٢٦ التي أُذن بنشرها لفترة أولية بموجب قرار مجلس الأمن ١٤٧٩ (٢٠٠٣) لتدريب سابق للانتشار. بمقر بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، في فريتاون من ١٦ إلى ٢٢ حزيران/يونيه، جرى بعده نشرهم إلى منطقة البعثة في ٢٣ حزيران/يونيه.

٢٢ - في ٤ تموز/يوليه، نشرت البعثة ثلاثة أفرقة من ضباط الاتصال العسكريين في مناطق رئيسية بأبيدجان، شملت ضابطين في مقر المقر العملائي للجيش الوطني الإيفواري، وضابطا في مقر قيادة القوات التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وضابطين بمقر القوات التابعة لعملية ليكورن في بور بويه. وأُنجزت في ٩ تموز/يوليه عمليات الانتشار الميداني لأفرقة ضباط الاتصال العسكريين، شملت ضابطين في مقر قيادة العمليات الميدانية للجيش الوطني الإيفواري في ياموسوكرو وأربعة ضباط بمقر القوات الجديدة في بواكيه. كما نُشر ضابطان في دويكو غرب كوت ديفوار في ٢٤ تموز/يوليه. وتركز هذه الأفرقة حاليا على رصد الحالة الأمنية ٢٤ ساعة يوميا والبقاء على اتصال مع جميع الأطراف، وكذلك مع القوات التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لعملية ليكورن. وقد لقيت حتى الآن أفرقة ضباط الاتصال العسكريين قدرا معقولا من التعاون من جانب محاورها. وقد انتُدب ما مجموعه ١٣ ضابط اتصال عسكري إلى مقر البعثة في أبيدجان.

٢٣ - وبالنظر إلى تحسن الحالة الأمنية غرب كوت ديفوار في أعقاب عمليات الانتشار الأربع هناك، وبالنظر إلى أعمال الرصد والدعم التي يتوقع من البعثة الاضطلاع بها في ما يتعلق ببرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن، طلبت البعثة الموافقة على النشر الفوري لمجموعة ثانية من ستة ضباط اتصال عسكريين ستليها مجموعة ثالثة من ١٠ ضباط من ضباط الاتصال العسكريين الـ ٥٠ الباقين. وقد أُذن بنشر العدد المطلوب من الضباط وحشد الأفراد اللازمين جارٍ على قدم وساق. وعملا بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ١٤٧٩ (٢٠٠٣) سُنشر ضباط الاتصال العسكريون الباقون تدريجيا حسب الاقتضاء ومتى

تسمح الأوضاع الأمنية بذلك. وارثني أن تحدّد بشكل رئيسي وتيرة نشرهم تبعاً لحجم الأنشطة المتصلة ببرنامج نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن، ومتطلبات الرصد والاتصال في غرب كوت ديفوار وشمالها.

٢٤ - ووضعت البعثة خطة لنشر ضباط اتصال عسكريين في تسعة مواقع أفرقة على النحو التالي: فريق في بواكيه يضم ١٠ ضباط، وفريق في كوروغو يضم ٦ ضباط يكون مسؤولاً عن الإشراف على وانغولو وفيركي، وفريق في ياموسوكرو يضم ٦ ضباط يكون مسؤولاً عن الإشراف على داوكرو وبوافليه مباهاكرو، وفريق في بوندوكو يضم ٤ ضباط يكون مسؤولاً عن الإشراف على بونا، وفريق في مان يضم ٦ ضباط، يكون مسؤولاً عن الإشراف على أودين، وفريق في دويكو يضم ٦ ضباط يكون مسؤولاً عن الإشراف على غيغلو وتوليلو، وفريق في دالوا يضم ٤ ضباط يكون مسؤولاً عن الإشراف على فافوا وسيغلا؛ وفريق في سان بيدرو يضم ٤ ضباط وفريق في أبيدجان يضم ٨ ضباط. وبزيادة العدد الإجمالي لضباط الاتصال العسكريين المنتشرين في الميدان، سيتعزز عدد ضباط الأركان العسكريين في مقر البعثة بتسعة ضباط إضافيين، ما يرفع العدد الإجمالي لضباط الاتصال العسكريين المنتدبين إلى المقر إلى ٢٢ ضابطاً. وستُستعرض هذه الخطة بشكل منتظم بغية تكيفها مع الحالة المستجدة على الأرض والبرامج المقررة في إطار أنشطة نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن.

سادساً - حقوق الإنسان

٢٥ - ما زالت حماية المدنيين، وخاصة الفئات الضعيفة، تمثل تحدياً رئيسياً في كوت ديفوار. وما زال العنف المستمر وانعدام الأمن يقوضان حماية حقوق الإنسان في كل أنحاء البلاد. وعلى الرغم من أن تدمير مدن الأكواخ في أبيدجان قد أمكن كبحه إلى حد ما بمبادرة من العمد ونتيجة لأوامر المحاكم، فقد تم الإبلاغ عن وقوع عدد من الحوادث مؤخرًا. وطبقاً للمعلومات التي تم تلقيها، فإن بعض المدافعين عن حقوق الإنسان ونشطاء المجتمع المدني ما زالوا يتلقون تهديدات بالقتل. وهناك آخرون تم نفيهم أو أكرهوا على الاختفاء حيث يقومون بتغيير أماكن إقامتهم بشكل مستمر. وفي ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، تعرض مكتب "حركة حقوق الإنسان بكوت ديفوار" للنهب. وفي غرب البلاد، ما زالت ترد التقارير عن وقوع حوادث نهب في المدن والقرى وحوادث ابتزاز للأموال من المدنيين، ولكن على نطاق أضيق منذ إنشاء منطقة الثقة.

٢٦ - وفي آذار/مارس ٢٠٠٣، تم إنشاء وزارة مستقلة لحقوق الإنسان لتشغل حافظة حقوق الإنسان التي كانت حتى ذلك الوقت تحت سلطة وزير العدل. وهناك تطور إيجابي

آخر، هو موافقة الحكومة من حيث المبدأ على زيارات يقوم بها مقرررون خاصون توفدهم لجنة حقوق الإنسان لتقصي الحالة فيما يتعلق بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من ضروب التعصب، وللدعوة للحق في حرية الرأي والتعبير وحماية هذه الحرية، وزيارة يقوم بها ممثلي الخاص لشؤون المشردين داخليا.

٢٧ - واستجابة لطلب تقدم به الرئيس غباغبو في رسالة مؤرخة ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٣، أوفدت فريقا استطلاعيا إلى كوت ديفوار لإجراء دراسة جدوى بالنسبة لإنشاء لجنة تحقيق دولية تبحث انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت أثناء الصراع. وقد قام الفريق، الذي قاده مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، بزيارة أبيدجان وبواكيه وكوروهوغو ومان وبانغولو ودويكو وياموسوكرو في الفترة من ٢٧ شباط/فبراير إلى ٢٢ آذار/مارس. كذلك التقى الفريق مع رئيس هيئة أركان قوات الجيش الوطني الإيفواري، والجنرال داري والجنرال وبيت من قوات ليكورن الفرنسية، وممثلين للهيئات الدبلوماسية، وطائفة من منظمات المجتمع المحلي، وممثلي الخاص، والفريق القطري التابع للأمم المتحدة.

٢٨ - وقد انتهى الفريق إلى أن إنشاء لجنة تحقيق دولية يلقي التأييد الواسع من معظم المتحدثين باسم الهيئات المختلفة، بما في ذلك حكومة المصالحة الوطنية وبعض الهيئات التابعة للأمم المتحدة مثل لجنة القضاء على التمييز العنصري. وسوف يقوم ممثلي الخاص، بالتشاور مع المفوض السامي لحقوق الإنسان، بتقديم المشورة فيما يتعلق بالخطوات التالية عندما تسمح الظروف على أرض الواقع بإنشاء اللجنة.

٢٩ - وقد ألحق ببعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار مستشار أقدم لحقوق الإنسان وفريق صغير من موظفي حقوق الإنسان، بينهم أخصائي في مسائل الجنسين وموظفون من العاملين في مجال حماية الطفل. وسيكون الغرض من أنشطة بعثة حقوق الإنسان هو في المقام الأول التيسير وتقديم المساعدة في تنفيذ الأحكام المتصلة بحقوق الإنسان من اتفاق ليناس - ماركوسي، ورصد حالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار وتقديم تقرير عنها، مع توجيه عناية خاصة إلى حقوق الإنسان للنساء والأطفال، بمن فيهم الأطفال المحاربون.

٣٠ - وفي أوائل شباط/فبراير ٢٠٠٣، أوفدت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان موظفا أقدم يعمل في مجال حقوق الإنسان لمساعدة الفريق القطري التابع للأمم المتحدة. وسوف يواصل موظفو المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار تقديم المساعدة إلى الحكومة في إنشاء لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان وفي وضع خطة عمل وطنية في هذا المجال.

٣١ - وقد بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ برنامج ABRIS الذي يستهدف تقديم المساعدة الإنسانية الموجهة إلى المجتمعات المحلية المتضررة، بغرض تهيئة الظروف المناسبة

لانتعاش الاقتصادي في مرحلة ما بعد الصراع. ويطبق في البرنامج إطار لحقوق الإنسان يكفل توفير الظروف الخاصة اللازمة لحماية الفئات الضعيفة وضمان الشفافية والعمل على احترام جميع أصحاب المصلحة في ظروف خالية من التمييز. وقد ترجمت هذه المفاهيم عمليا إلى مجموعة تدريبية موجهة إلى ثلاث فئات على سبيل الاختبار. وقد بدأ التدريب في ياموسوكرو وبوافلي في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، واشتركت فيه سلطات الحكم المحلي ووكالات الدعم الإنمائي والسلطات الإدارية الإقليمية. وفي أواخر حزيران/يونيه، تم تدريب ١٠ من شباب النشطاء في مجال حقوق الإنسان، ونظمت دورة لنحو ٤٠ من الصحفيين وغيرهم من ممثلي وسائل الإعلام الأخرى في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ تموز/يوليه. وسيتم تقديم مجموعة تدريبية أخرى إلى ٤٠ من المدافعين عن حقوق الإنسان وأعضاء المنظمات غير الحكومية ومنظمات الخدمة المدنية، وذلك في بواكيه خلال شهر آب/أغسطس.

٣٢ - كذلك قام الفريق القطري التابع للأمم المتحدة بإنشاء مجموعة قطاعية معنية بموضوع الحماية يمكن أن تشترك فيها جميع وكالات الأمم المتحدة ABRIS والمنظمات غير الحكومية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني. ولكفالة الحماية الأفضل لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، ركزت المجموعة على القضايا المتعلقة بفرص الحصول على الحماية، والتدمير غير المشروع لمدن الأكواخ، والقضاء على العنف القائم على التمييز، والإعلام الذي يحض على الكراهية، والتأكيد على الصفة المدنية لمخيمات اللاجئين و/أو المشردين داخليا. وبقيادة مستشار حقوق الإنسان الأقدم في الفريق القطري، قامت المجموعة بوضع وثيقة استراتيجية عن الحماية، وأسهمت في وضع مدونة لقواعد السلوك فيما يتعلق بالعمل الإنساني.

سابعاً - المسائل المتعلقة بالإعلام ووسائل الإعلام

٣٣ - منذ تشكيل حكومة المصالحة الوطنية في آذار/مارس ٢٠٠٣، تقوم الصحافة بدراسة دقيقة لدورها، وقد اعترفت بمسؤوليتها عن زيادة حدة التوترات واعتبرت ذلك "تحيزاً حزبياً، وخضوعاً ضيق الأفق للأحزاب السياسية التي هي في الوقت نفسه راعية وشريكة لها".

٣٤ - وقد أظهر عدد من الوقائع والمبادرات الهامة أن الصحافة عموماً، ووسائل الإعلام التابعة للدولة على وجه الخصوص، قد أخذت طوعاً أو على تردد، تسير عملية المصالحة والسلام. ومن التدابير التي اتخذتها الصحافة إنشاء رابطة الصحفيين المؤيدين للسلام والمصالحة، وذلك بعد حلقة دراسية اشتركت في تنظيمها "منظمة العمل الإعلامي الدولي" ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية واليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد حضر الحلقة الدراسية جميع الصحفيين في جنوب البلاد وشمالها.

٣٥ - وبعد الحادث الذي وقع في محطة الإذاعة والتلفزيون الإيفوارية، حيث وقعت محاولة اعتداء على حياة وزير الاتصالات، تعهد المدير العام بالنيابة الجديد والأمين العام الجديد، خلال حفل تسليم المهام، بضمان حيطة الصحافة وموضوعيتها وتحويل محطة الإذاعة والتلفزيون إلى أداة نشطة تذيب رسائل السلام والمصالحة. كذلك قررت الحكومة تعزيز سلطات مراقبة حرية الصحافة وميثاقها الأخلاقي باعتبارها رقيباً على وسائل الإعلام، وذلك بالترخيص لها بمنع جميع المقالات التي تميل إلى إثارة الكراهية والانقسام وإلى زيادة حدة التوترات.

٣٦ - وعلى الرغم من المقاومة، فإن الحكومة قادرة على إصدار قانون للصحافة يتيح وضع إطار قانوني جديد يحرر الصحافة من اعتمادها المالي على الأحزاب السياسية. وسوف تستغرق هذه العملية بعض الوقت، لأن من المؤكد أن فترة الانتخابات القادمة سوف تعيد تنشيط المعارضة والمشاحنات السياسية.

ثامنا - الجوانب الإنسانية

٣٧ - ما زالت الحالة الإنسانية في كوت ديفوار تبعث على القلق. فقد فر إلى خارج ديفوار نصف مليون شخص، معظمهم من العمال المهاجرين من بوركينا فاسو ومالي وغينيا، إما بوسائلهم الخاصة أو بدعم من سفاراتهم، نتيجة لموجة كراهية الأجانب والتوترات الإثنية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عدد المشردين داخليا يقدر بنحو ٨٠٠ ألف شخص، وهناك أطفال كثيرون فصلوا عن أسرهم كما أن هناك مئات ممن قامت بتجنيدهم جميع أطراف الصراع. وقد أدى انهيار الخدمات الاجتماعية الأساسية في المناطق التي تقع تحت سيطرة الحكومة إلى حالة تبعث على اليأس في الشمال والغرب.

٣٨ - وما زالت حالة اللاجئين من ليبيريا في الجزء الغربي من البلاد غير مستقرة. ولم يبق بالبلاد سوى ٨٠٠ ٣٦ من اللاجئين من ليبيريا البالغ عددهم ٨٧ ٠٠٠ لاجئ اعتادوا أن يقيموا في غرب كوت ديفوار في "منطقة استقبال اللاجئين" في عام ٢٠٠٢. ويستضيف مخيم اللاجئين الوحيد في كوت ديفوار، وهو مخيم نيكلا، نحو ٤ ٠٠٠ من اللاجئين من ليبيريا. وقد عاد كثير من اللاجئين إلى ليبيريا على الرغم من الحالة المتدهورة هناك. وفي الوقت نفسه، فإن التصعيد الأخير الذي شهده الصراع في ليبيريا قد أدى إلى نزوح أكثر من ٣٣ ٠٠٠ من الليبريين عبر الحدود إلى جنوب غرب كوت ديفوار. وما زال العداء قائماً نحو من بقوا أو من وصلوا مؤخراً بسبب ما هو متصور من اشتراك عناصر مسلحة من ليبيريا في الصراع في كوت ديفوار.

٣٩ - وقد ساعدت منظمة الهجرة الدولية في العودة الطوعية لأكثر من ١ ٠٠٠ من الرعايا الأجانب من جنوب غرب كوت ديفوار منذ منتصف تموز/يوليه، كما أن ما يقرب من نصف العمال المهاجرين البالغ عددهم ٨ ٥٠٠ مهاجر والذين جاء معظمهم من بور كينا فاسو وتم تسكينهم في أربعة مراكز انتقالية في مدينة جيجلو الواقعة في الغرب قد سجلوا رغبتهم في العودة الطوعية إلى أوطانهم. وعلاوة على ذلك، فإن اليونيسيف وبعض المنظمات غير الحكومية تحاول إقناع الكيانات العسكرية بعدم تجنيد الأطفال، وتعمل منظمة "انقذوا الأطفال" ولجنة الصليب الأحمر الدولية وغيرهما بنشاط في التعرف على الأطفال الذين انفصلوا عن أهلهم أو الذين ليس لهم مرافق في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك من سبق أن كانوا من المحاربين.

٤٠ - وقد أصبح من الواضح أن حالة الأمن الغذائي في الشمال والغرب متأثرة بشكل خطير. ففي الشمال أثر التقسيم الفعلي للبلاد تأثيراً شديداً على الحالة الاقتصادية ومن ثم على الحالة التغذوية للسكان. ونتيجة للعنف والتشرد وانعدام فرص الحصول على الأرض خلال الشهور الماضية، اضطرت الأسر إلى استهلاك مخزون الحبوب، وبذلك عرضت الإنتاج للخطر في موسم الزراعة القادم. ولما كان ٦٨ في المائة من النساء يعملن في مجال الزراعة، فقد تأثرن هن وأسرهن على وجه الخصوص. وعلاوة على ذلك، فإن العدد الكبير من الأشخاص المشردين داخليا يؤثر سلباً على الأمن الغذائي للمجتمعات المحلية التي تستضيفهم، حيث يعيش حالياً نحو ٨٠ في المائة من المشردين داخليا ضيوفاً على الأسر. وهناك أكثر من ٣ ٠٠٠ طفل يعانون من سوء التغذية. وقد حددتهم وتتولى علاجهم منظمة "أطباء بلا حدود" ومنظمة مرلين في الغرب. ويحتاج برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة إلى تمويل عاجل لتوفير الحبوب والأدوات لنحو ١٠ ٠٠٠ من صغار المزارعين في الغرب. وسوف يقوم برنامج الأغذية العالمي، في تعاون وثيق مع جميع الشركاء، بإنشاء نظام لرصد الأمن الغذائي لتحديد أهداف التدخل والتخطيط لها ومتابعتها.

٤١ - وقد تراجعت الهياكل الحكومية والإدارية التي كانت تدعم نظام الرعاية الصحية تراجعاً تاماً في الشمال والغرب نتيجة لتقسيم البلد. فقد تخلص أكثر من ٨٠ في المائة من موظفي الصحة في ذلك الجزء من البلد عن وظائفهم، كما أغلق ٧٠ في المائة من المرافق الصحية الأساسية. ويقوم عدد من المنظمات غير الحكومية، بينها منظمة "أطباء العالم" ومنظمة "أطباء بلا حدود" ومنظمة "مرلين" ولجنة الصليب الأحمر الدولية ولجنة الصليب الأحمر بكوت ديفوار بتوفير الرعاية الصحية والدعم للمرافق الطبية في الغرب والشمال. وفي الوقت الذي تحاول فيه حالياً الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية ولجنة الصليب الأحمر الدولية ملء الفراغ الذي خلفه النظام المنهار من خلال تدخلات أولية وثنائية

محدودة، فإن السكان لا تتوافر لهم البرامج الأساسية مثل برامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وبرامج التحصين الموسع. ومن حسن الحظ فإن برامج التحصين واللقاحات وخاصة برامج التحصين ضد الحصبة، التي كانت تديرها فيما مضى منظمات دولية غير حكومية، ستقوم السلطات المختصة بإعادة تنشيطها الآن بدعم من اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية.

٤٢ - وقد أدى الصراع إلى انقطاع الدراسة بالنسبة لأكثر من مليون طفل في المدارس الابتدائية. على أن المدارس ما زالت تعمل في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، كما أن هناك أكثر من ٦٠.٠٠٠ من الأطفال المشردين داخليا ينتظمون في مدارس تكميلية أنشئت لاستقبال الفئات من التلاميذ. وقد تم إغلاق المدارس رسميا في المناطق الشمالية بسبب انعدام الأمن، وإن كانت الأنشطة التعليمية غير الرسمية قد استمرت في كثير من المناطق، بما في ذلك الأنشطة التي تتلقى الدعم من المؤسسات الدينية والمجموعات المدنية، والدعم من اليونيسيف من خلال برنامج "المدرسة للجميع"، والدعم الذي يقدمه برنامج الأغذية العالمي من خلال برامج المقاصف المدرسية. وقد قامت وزارة التعليم مؤخرا بإلغاء قرارها الخاص بإلغاء السنة الدراسية في المناطق التي كانت سابقا تحت سيطرة الثوار. ويجري وضع نظام تقييم لتحديد الطلاب الذين تحسب لهم السنة الدراسية، كما يتوقع إعداد مقررات دراسية تعويضية لفترة الصيف.

٤٣ - يجري التنسيق العام للأنشطة الإنسانية الدولية عن طريق مبعوثه الأمين العام للمساعدة الإنسانية من أجل الأزمة في كوت ديفوار، السيدة كارولين ماكاسكي. وأنشئت لجنة مشتركة بين الوكالات لتنسيق المساعدة الإنسانية في شباط/فبراير ٢٠٠٣ ريثما يتم تعيين منسق للشؤون الإنسانية لكوت ديفوار من أجل ضمان الطابع التكاملي للعمليات الإنسانية. ووضعت اللجنة المشتركة بين الوكالات استراتيجية لتقديم المساعدة إلى الأشخاص المشردين داخليا لكي تنظر فيها اللجنة المشتركة بين الوزارات لتنسيق المساعدة الإنسانية التي أنشئت حديثا. وستعمل اللجنة المشتركة بين الوكالات لتنسيق المساعدة الإنسانية عن كثب مع اللجنة الجديدة لتحسين أوجه التعاون والتنسيق مع مجتمع المساعدة الإنسانية والوزارات الحكومية. ونظرا للمصاعب التي تواجه مجتمع المساعدة الإنسانية في نقص الموارد في محاولته لتلبية الاحتياجات الطاغية للسكان المشردين داخليا وإعادة تأهيل المجتمعات المحلية فإن النداء الموحد المشترك بين الوكالات من أجل كوت ديفوار وجيرانها الخمسة الأكثر تأثرا بالحالة فيها الذي تم توجيهه في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ لم يحقق سوى ٢٠ في المائة من الاحتياجات الإجمالية البالغة ٩١ مليون دولار.

تاسعا - الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي

٤٤ - لا تزال كوت ديفوار تواجه أزمة اقتصادية واجتماعية حادة مما كان له آثار سلبية على شبه منطقة غرب أفريقيا بأكملها. وكانت بلدان بوركينا فاسو وغينيا ومالي والنيجر المجاورة التي تعتمد اعتمادا كبيرا على مرافق النقل في كوت ديفوار لنقل وارداتها وصادراتها وعلى تحويلات رعاياها المغتربين فيها أكثر البلدان تضررا من الأزمة الأيفورية.

٤٥ - لقد انعكست التوقعات الإيجابية بتحقيق نمو بمعدل ٣ في المائة في عام ٢٠٠٢ في كوت ديفوار إلى معدل سلبي بلغ - ١,٢ في المائة. وشهد القطاع الأولي أضعف حالات الانكماش (٩,٠ في المائة) في الوقت الذي كان فيه القطاعان الثاني والثالثي أكثر تأثرا بالانكماش وشهدا معدلي نمو لم تزد عن ٣,٨ في المائة و ٥,٨ في المائة على التوالي. وفي قطاع الزراعة تدهور وهبط بشكل خطير إنتاج وتسويق القطن وقصب السكر والتبako والبلاذر الأمريكي. ويشهد النشاط في القطاع الخاص كسادا كبيرا وانحدر بشكل جذري ترتيب الخطر التجاري في البلاد. ولا يزال النشاط الفندقية يواجه الخسائر وطبقا للاتحاد الوطني للصناعات والخدمات انخفض حجم النشاط بمعدل ٢٥ إلى ١٠٠ في المائة منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

٤٦ - بلغ حجم الإيرادات الحكومية ١ ٥١٧,٨ بليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية في عام ٢٠٠٢ بالمقارنة إلى إسقاطات بلغت ١ ٤٧٣ بليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية وعكس ذلك تحسنا في الإيرادات المالية وغير المالية. إلا أن الزيادة في الإنفاق العام ولا سيما في الإنفاق العسكري لدعم المجهود الحربي أدت إلى حدوث عجز عام في الميزانية بلغ حجمه ٩١,٨ بليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية.

٤٧ - تأثرت التجارة مع بقية بلدان العالم بشكل سلبي نتيجة لتجميد خطوط الائتمان واضطراب وقطع التسهيلات في الموانئ. إلا أنه وبالرغم من الاتجاهات الاقتصادية غير الملائمة المذكورة أعلاه شهدت البلاد تحسنا في ميزان التجارة الخارجية مما يعزى أساسا إلى الزيادة الكبيرة في أسعار المنتجات من الصادرات وما صاحب ذلك من انخفاض في قيمة الواردات. وبشكل عام وبالرغم من الرصيد السلبي الذي سجله حساب الخدمات فإن الحساب الجاري يقف عند رصيد إيجابي يبلغ ٥٣٢,٧ بليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية.

٤٨ - على الصعيد النقدي أدت الأزمة التي شهدتها البلاد إلى تشديد وتقليص النشاط في مجال الإقراض في البنوك العامة. وأغلقت فروع البنوك في الداخل وفي مناطق الحرب وتم توجيه عمليات الإقراض إلى البلدان الأخرى في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا. وارتفعت أسعار السلع الأساسية وحدث نقص في المنتجات التي منشؤها مناطق الحرب.

٤٩ - وفي الوقت ذاته حدث هبوط حاد في تدفقات الموارد الخارجية إلى كوت ديفوار منذ نشوب القتال. وبلغ حجم الدعم المقدم للمبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون ٢٢٥ بليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية بنهاية عام ٢٠٠٢. وأوقف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي دفع السحب الثاني لمرافق خفض الفقر والنمو، والسحب الثاني من ائتمان الإنعاش الاقتصادي. بيد أن كوت ديفوار واصلت احترامها لالتزاماتها بشأن الديون لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

٥٠ - بنهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٣ أوفد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بعثة للتقييم جامعة لعدة مائحين إلى كوت ديفوار لاستعراض أداء البلاد في مجال الاقتصاد الكلي على مدى السنة الماضية ومعرفة التوقعات فيما يتعلق بالإنعاش الاقتصادي والاجتماعي واستئناف برامجهما للتعاون. وبالرغم مع عدم صدور نتائج البعثة فإنها تشكل أول خطوة لإيفاد بعثة للتقييم والبرمجة جامعة لعدة مائحين يخطط لإيفادها في وقت لاحق من السنة.

٥١ - وتمثل الزيارة الأخيرة التي قام بها رئيس الوزراء إلى أوروبا وأمريكا الشمالية جزءاً من استراتيجية الحكومة لتعبئة الشراكات والموارد اللازمة لدعم تنفيذ البرنامج الوطني للإعمار الذي تعترم إكماله في الشهور القادمة. واعتمدت اللجنة الأوروبية بالفعل برنامجاً فوراً للإنعاش بعد انتهاء الأزمة في حدود ٣٠ مليون يورو (المصالحة الوطنية ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإنعاش الاقتصادي والاجتماعي للأشخاص المشردين داخلياً) في كوت ديفوار.

٥٢ - وتدرس الحكومة أيضاً اتخاذ تدابير إضافية مالية وغير مالية لتعزيز أداء القطاع الخاص ووضع البلاد على طريق الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي.

عاشراً - الجوانب المالية

٥٣ - وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٤٧٩ (٢٠٠٣) حصلت من اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية على إذن بالالتزام بمبلغ ١٤ مليون دولار لتغطية التكلفة من الاحتياجات الأساسية العاجلة لبدء بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة من ١٣ أيار/مايو إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. ويجري الآن إعداد الميزانية المقترحة للبعثة وسوف تغطي جميع احتياجات البعثة من الموارد للفترة من ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وسوف أطلب إلى الجمعية العامة اتخاذ إجراء بشأن الميزانية في الجزء الرئيسي من الدورة الثامنة والخمسين. وقد بلغ الحجم الإجمالي للأنصبة المقررة المتأخرة لعمليات حفظ السلم ١ ١٠٨,٦ مليون دولار في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

حادي عشر - ملاحظات

٥٤ - أحرزت عملية السلام الأيفورية تقدماً مشجعاً في الشهور الستة التي انقضت منذ توقيع اتفاق ليناس ماركوسيس. وبوجه خاص أدى تشكيل حكومة المصالحة الوطنية وإعداد برنامج عمل الحكومة وخطوات بناء الثقة التي اتخذها الجيش الوطني لكوت ديفوار والقوات الجديدة وإقرار قانون العفو العام وكذلك وضع برنامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتمديد خط وقف إطلاق النار إلى الجزء الغربي من البلاد الذي ما كان يمكن الوصول إليه حتى الآن إلى وضع الأسس الجيدة لإحراز المزيد من التقدم في تنفيذ اتفاق ماركوسيس الذي سوف يفضي إلى الهدف النهائي في عقد انتخابات حرة ونزيهة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

٥٥ - ونظراً للقضايا الحرجة التي ينبغي معالجتها على النحو الوارد في برنامج عمل الحكومة يجب أن تبدأ الأعمال التحضيرية لتلك الانتخابات في وقت مبكر. والأمم المتحدة مستعدة لتقديم الدعم الملائم في تنظيم وإجراء الانتخابات إذا طلبت حكومة المصالحة الوطنية مثل هذا الدعم. وسيكون من الضروري أيضاً أن يقدم الشركاء الدوليون الآخرون المساعدة إلى كوت ديفوار في الإعداد لتلك الانتخابات.

٥٦ - فالطريق أمامنا لا يزال طويلاً وعملية السلام مليئة بالأخطار والتناقضات التي ينبغي التغلب عليها. فقد توقفت الأعمال القتالية بين الجيش الوطني لكوت ديفوار والقوات الجديدة ولكن السلام لم يتحقق بعد. وبالرغم من مباشرة حكومة المصالحة الوطنية لعملها فهي لا تزال ناقصة وتعمل في أغلب الأحيان في غياب الانسجام الكامل. لقد اتخذت الحكومات خطوات مهمة لتنفيذ اتفاق ماركوسيس ولكن يجب أن تُظهر جميع الأطراف التزامهم التام بذلك الاتفاق.

٥٧ - وهذه التناقضات يجب حلها لتهيئة بيئة مواتية للنقاش المثمر في الجمعية الوطنية للقضايا الحيوية التي عرضها برنامج عمل الحكومة. وأنا أناشد الأطراف الأيفورية في هذا الصدد تقديم التنازلات الضرورية لتجاوز الطريق المسدود المتعلق بالتعيينات التي لا تزال شاغرة في وزارة الدفاع والداخلية وشؤون المرأة والطفل وشؤون الأسرة. كما أحث أيضاً حزب الجبهة الشعبية الأيفورية وسلطات إنفاذ القانون الأيفورية على وقف أنشطة الميليشيات والمجموعات والأفراد الخارجيين على القانون التي تسعى إلى تقويض عملية السلام. وينبغي أن ينظر الجيش الوطني لكوت ديفوار في إعلان وقف اختياري لشراء أسلحة جديدة في الوقت الذي يجب فيه أن تواصل الجمعية الوطنية جهودها لإصدار قانون جديد يستهدف كفاءة وجود صحافة أكثر استقلالا ومسؤولية.

٥٨ - يجب على القوات الجديدة من جانبها أن توقف التجزئة الفعلية للبلاد وأن تتعاون مع الجهود التي تبذلها حكومة المصالحة الوطنية لبسط سلطة الدولة على كامل إقليم كوت ديفوار. فاستمرار سيطرة قادة القوات الجديدة على الجزء الشمالي من البلاد يعوق بشكل خطير قدرة الحكومة على مد سلطتها ويضر بعملية المصالحة الوطنية وبحرية التنقل للسكان والسلع والخدمات في البلاد. والآن وقد أصبحت القوات الجديدة طرفا في الحكومة الجديدة فلا تستطيع أن تقيم إدارة موازية في الجزء الشمالي من البلاد. كما أحث القوات الجديدة أيضا على الالتزام بالجدول الزمني لزرع السلاح الذي حددته حكومة المصالحة الوطنية ومواصلة حوارها لبناء الثقة مع الجيش الوطني لكوت ديفوار.

٥٩ - إن بقاء القوات الفرنسية وقوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أمر لا غنى عنه لتثبيت حالة الاستقرار السائدة وإن كان استقرارا هشاً. وأنا أثني على هذه القوات لعملها الممتاز الذي أنجزته في ظل ظروف صعبة وبموارد محدودة. وفي الوقت ذاته أشعر بالقلق العميق إزاء الصعوبات المالية التي لا تزال تواجه قوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ومما يدعو للقلق بصفة خاصة تلك المؤشرات التي مفادها أن قوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قد لا تستطيع إنجاز المهمة الموكلة لها بموجب برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج ما لم تتلق التمويل اللازم. وقد يعوق انعدام التمويل الملائم أيضا عمليات تثبيت الاستقرار في المناطق الحدودية الحساسة التي تحتاج فيها قوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى قوات إضافية. ولذلك فإني أود أن أناشد الدول الأعضاء تقديم المساعدة المالية اللازمة لهذه القوات بشكل عاجل.

٦٠ - إن نشر الأفراد العسكريين والمدنيين التابعين للجيش الوطني لكوت ديفوار يشهد تحسنا مرضيا وتقوم البعثة بأنشطة مهمة للرصد والاتصال تكمل عمليات حفظ السلام التي تقوم بها القوات الفرنسية وقوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. كما تعمل البعثة أيضا على تنسيق أنشطة لجنة الرصد وتقوم بأنشطة الرصد فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان ووسائل الإعلام وهي تستعد لتقديم المساعدة في تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٦١ - لا تزال الأزمة الإنسانية الحرجة التي أوجدها الصراع وانحيار الاقتصاد في كوت ديفوار تشكل تحديات خطيرة. وفي الوقت الذي أبدى فيه المجتمع الدولي التزاما بمساعدة البلاد في التصدي لهذه التحديات فإن العبء يقع على الحكومة وعلى جميع الأطراف الأفراف في اتخاذ التدابير اللازمة لتهيئة المناخ الأمني الملائم لتقديم المساعدة الإنسانية بطريقة آمنة واستعادة الثقة لدى شركائها في برنامجها للانتعاش الاقتصادي والتنمية.

٦٢ - أود أن أثني على جهود حكومة المصالحة الوطنية لتحسين علاقاتها مع جيرانها واستعادة الروابط التجارية مع بوركينا فاسو ومالي. ومع ذلك يظل يساورني القلق إزاء وجود العناصر الليبرية المسلحة التي ذكر بأنها لا تزال تعمل في بعض المناطق في غرب كوت ديفوار. وهذه العناصر تشكل تهديدا مباشرا وطويل الأجل للجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار في كوت ديفوار وليبريا. ومع ذلك فإن ما يشجعني إلى حد كبير هو استمرار الجهود من جانب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجلس الأمن لحل الصراع في ليبيريا والذي ظل مصدرا رئيسيا لعدم الاستقرار في شبه المنطقة. وأنا أعتقد بأن الجهود المستمرة لنشر قوة متعددة الجنسيات وبالتالي لعملية لحفظ السلام في ليبيريا سوف تتيح الفرص لمعالجة القضايا الإقليمية الشاملة مثل استخدام الأطفال الجنود والمرتزقة واستغلال الموارد الوطنية لتأجيج الصراعات. واستجابة لطلب مجلس الأمن في بيانه الرئاسي المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه S/PRST/2003/11، طلبت من ممثلي الخاص لغرب أفريقيا إجراء دراسة شاملة عن هذه القضايا بالتشاور عن كثب مع ممثلي الخاصين في كوت ديفوار وليبريا وسيراليون وكذلك مع شركاء آخرين وهو ما سوف يتيح لي تقديم توصيات إلى المجلس عن الكيفية التي يمكن بها معالجتها عن طريق التنسيق المعزز بين عمليات الأمم المتحدة في شبه المنطقة.

٦٣ - في الختام أود أن أعرب عن تقديري لمجلس الأمن وكذلك للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وللبلدان المانحة لدعمها المستمر لبعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار. كما أثني أيضا على الممثل الخاص السيد البرت تيفودورجي وعلى جميع الأفراد العسكريين والمدنيين في بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار وعلى وكالات الأمم المتحدة الأخرى وعلى الشركاء الإنسانيين والإثنيين الآخرين لجهودهم في دعم عملية السلام وفي مواجهة الأزمة الإنسانية في كوت ديفوار أثناء الفترة المشمولة بالتقرير.